في ورشة الاتجاه المستقبلي وإعادة الهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

التأكيد على إنهاء الازدواجية في المهام وإعادة هيكلة جهاز الرقابة لتوفير الموارد والطاقات

الثورة/ عبدالملك الشرعبي

■ بدأت بصنعاء أمس فعاليات ورشة الاتجاه المستقبلي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، التي تأتي في إطار إعادة البناء والهيكلة ضمن مشروع تحديث الخدمة المدنية.. بهدف تطوير أداء الجهاز الرقابي ومهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية وبما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي حفل افتتاح الورشة التي ينظمها الجهاز على مدى أربعة أيام، بالتعاون مع شركة (برايس ووترهاوس) الاستشارية العالمية، أكد الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات، أن إعادة الهيكلة والبناء في أجهزة ومؤسسات الدولة يمثل حجر الأساس في عملية الإصلاح الإداري والارتقاء بمستوى أداء الوظيفة العامة، مشدداً على ضرورة التنسيق المستمر والتكامل في مهام ونظام الخدمة المدنية بصفتها الجهة الرقابية المسئولة عن إدارة الموارد البشرية مع النظام الرقابي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، باعتباره الجهة المسئولة عن الرقابة المالية والمحاسبية من أجل الإسهام في تحقيق أغراض الرقابة بشقيها الإداري والمالي على نحو كفء وبمرونة وفاعلية عالية.. لافتاً على أن الازدواجية والتداخل والتنازع بين الأجهزة الرقابية بشكل إهداراً للوقت والجهد وتبديداً للموارد والطاقات.

وقال الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات أمام المشاركين في الورشة الذين يمثلون مختلف مرافق أجهزة الدولة أن اختيار الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ضمن الوحدات الإدارية التي تشملها المرحلة الأولى لبرنامج إعادة البناء والهيكلة جاء بعد دراسة وافية، وانطلاقاً من قناعة راسخة بأن الإصلاح والتطوير الإداري يجب أن يركز على متطلبات التنمية والاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص ليسهم بدور أكبر في جهود التنمية، كما يأتي إدراكاً من أهمية الدور المحوري للجهاز في تحسين أداء الأجهزة الحكومية والوحدات الاقتصادية ووحدات السلطة المحلية بحكم علاقته بهذه الجهات التي تمثل جوهر نشاطه وغايته.

وشدد الصوفي على أهمية الانتقال من الرقابة التقليدية الشكلية إلى الرقابة الفاعلة والكفؤة لجوهر المنتج ونوعية الخدمة المقدمة ومدى الإفادة منها، داعياً إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال والتي تتصف بقدر كبير من الدقة والموضوعية، ومراعاة ظروف الواقع والبيئة المحيطة والموارد والإمكانات المتاحة.

من جانبه استعرض الدكتور عبد الله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التطورات والإنجازات التي تشهدها اليمن في مجال الإصلاح المالي والإداري والتي شكلت محور اهتمام الدولة والمجتمع كونها المخرج العملي والمنهجي لتجاوز المشكلات المالية والإدارية التي تعاني منها البلاد.. مشيراً إلى أن الجهاز استفاد كثيراً من مشروع تحديث الخدمة المدنية في تبني تحولات إدارية وتشغيلية أسهمت في تطوير أدائه وتحقيق أهدافه، مؤكداً ضرورة الانتقال إلى مستويات متقدمة في الأداء الفردي والمؤسسي للجهاز.

وقال: إن نجاح خطة إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مرتبط بالتعاون الخلاق والمتكامل بين الجهاز والاستشاري ومشروع تحديث الخدمة المدنية للوصول إلى تطوير نظام الرقابة المالية في اليمن، وزيادة فعاليته وتأثيره.

لافتاً إلى أن الجهاز يسعى دوماً إلى تطوير أساليبه وتحديث منهجيته وفق معايير وقواعد دولية تحكم أساليب عمل أجهزة الرقابة ومخرجاتها..

وكان الاخوان طارق منصور وعلاء الصوبني ممثلا شركة برايس ووتر هاوس كوبرز استعرضا خطة الشركة المنفذة لإعادة هيكلة جهاز الرقابة والمحاسبة والأداء والمهام التي تضطلع بها الفرق الاستشارية المكلفة بعملية التنفيذ، وطالبا بتوفير المساعدات اللازمة وتذليل الصعوبات والعقوبات التي ستواجه عملية التنفيذ من أجل إتمام المهمة في الوقت المحدد.

بعد ذلك بدأت جلسة العمل الأولى حيث استعرض المشاركون فيها خطة العمل الخاصة بإعادة هندسة الجهاز، وفي الجلسة الثانية تم استعراض الوضع الحالي للجهاز وتقييم أدائه وتشخيص الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي للجهاز وموارده البشرية واستقلاله الداخلي والخارجي.

■ تصوير/ عادل حويس

في ختام ورشة دعم مشروع تعديل قانون رعاية الأحداث

المشاركون يؤكدون على تفعيل المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة للحدث

الدعوة إلى تضافر جهود الدولة والمجتمع لحماية النشء

■ صنعاء/سبأ/..

أختتمت أمس ورشة عمل خاصة بدعم مشروع تعديل قانون رعاية الأحداث التي عقدت في مبنى اللجان الدائمة لمجلس النواب خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ فبراير الماضي وتحت شعار من أجل ضمان وتعزيز حقوق الطفل الحدث والتي نظمتها لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب مع المجلس الاعلى للأمومة والطفولة وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبدعم من المنظمة السويدية لرعاية الطفولة.

وقد تبلورت الأهداف العامة والخاصة لهذه الورشة التي رأس جلسات أعمالها الأخ محمد بن ناجي الشايف رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في إثراء مشروع تعديل قانون رعاية الأحداث من خلال أوراق العمل المقدمة اليها والمداخلات والمناقشات التي طرحت من قبل المشاركين في جلسات أعمالها من الاخوة اعضاء مجلس النواب والجهات الحكومية المعنية وعدد من الكوادر المتخصصة في هذا المجال ، وعلى قاعدة تقييم لتجربة تطبيق قانون رعاية الأحداث خلال الفترة الماضية مع الأخذ بالاعتبار نصوص وأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، وبحيث يحظى مشروع تعديل القانون مزيداً من الرعاية والاهتمام من قبل الأخوة نواب الشعب عند مناقشتهم للمشروع في المجلس ، ومتابعة تنفيذه بعد صدوره من قبل الجهات المختصة.

وفي هذا الاطار القى عدد من الكلمات في الجلسة الافتتاحية لأعمال الورشة من قبل الأخوة محمد بن ناجي الشايف رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان والدكتورة نفيسة حمود الجائفي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة والأخ وليد البشير الممثل المقيم للمنظمة السويدية لرعاية الأطفال ورامش سيرشتا ممثل منظمة اليونيسف.

فيما قدم أثناء جلسات العمل عدد من أوراق العمل من الأخوة الدكتور علي الشرفي بعنوان «استدراكات على قانون رعاية الاحداث» وعبدالمنان السنباني وعلي النصيري .. تتعلق بمبررات تعديل القانون.

ومن خلال الكلمات وأوراق العمل والمداخلات والمناقشات المطروحة حولها أكد المشاركون على ما يلي:-

١- أن هذه الشريحة من الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بحاجة إلى الكثير من الجهود المشتركة من المحيط الأسري والمدرسة والمجتمع المدني والسلطات التشريعية والقضائية والهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وتأهيلهم والعناية بهم وتربيتهم تربية تجعل منهم أناس صالحين في المجتمع قادرين على العيش والعمل الشريف.

٢- من المهم وضع خطة وطنية تحدد أوجه ووسائل المكافحة لمشكلة التعرض للانحراف أو الانحراف يتم التركيز فيها على الأسباب والمعالجات مثل فرض الزامية ومجانية التعليم الاساسي.

تنمية الوعي لدى الفرد والأسرة والمجتمع بأساليب وأوجه التربية والتنشئة السليمة للأطفال ، نشر الوعي بطرق حماية الأطفال ورعايتهم وتجنيبهم الولوج في طريق الانحراف المظلم ، محاسبة كل من يعرض الطفل للانحراف أو يتسبب في انحرافه وذلك وفقاً للنصوص القانونية.

تفعيل المراقبة الاجتماعية والاختبار القضائي والرعاية اللاحقة للحدث.

٣- تؤكد ورشة العمل على أبرز المبررات المقترحة لتعديل قانون رعاية الأحداث ووضع أطر تشريعية لضمان أكبر قدر من الحقوق العامة للطفل الحدث بمراعاة ما يلي :

أحكام قانون حقوق الطفل وتجربة تطبيقه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الاباحية واشراكهم في النزاعات المسلحة التطور التشريعي الحاصل في نظام قضاء الاحداث على مختلف الأصعدة عربياً وإسلامياً ودولياً وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

٤- ضرورة معالجة الاختلاف القائم بين قانون الجرائم والعقوبات ورعاية الأحداث فيما يتعلق بسن اكتمال المسؤولية الجنائية التي حددها قانون الجرائم والعقوبات بسن الثامنة عشرة، وقانون رعاية الاحداث بانتهاء سن الخامسة عشرة مع استحسان الأخذ بما نص عليه قانون العقوبات والجرائم بهذا الشأن.

٥- التشديد على أهمية إيجاد إجراءات ملزمة للآباء والاقارب بالابلاغ عن المواليد واستخراج شهادات ميلادهم ، مع تسهيل إجراءات منح شهادات الميلاد بدون رسوم ووضع عقوبة على كل من قصر أو أهمل أو تعمد عدم استخراج الشهادة.

٦- ضرورة العمل على تشديد العقوبات التي يجب إيقاعها على كل من يعرض طفل للإنحراف أو يتسبب في إنحرافه.

٧- إلزام المحاكم باتباع النصوص القانونية في تنفيذ الجانب المدني المرتبط بالقضايا الجنائية للاحداث من حيث عدم حبسهم على ذمة التزامات مالية بسبب الاعسار.

٨- ضرورة إضافة أحكام إلى الفصل الثاني من الباب التاسع من قانون حقوق الطفل الخاص بحماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال لتغطية أوجه القصور في قانوني حقوق الطفل والجرائم والعقوبات بخصوص ما يتعلق بحالات الاستغلال وبحيث تشتمل على الآتي:-

أ- بالنسبة لاستغلال الأطفال في الأعمال المنافية للآداب العامة تحريم أعمال الاستدراج أو المخادعة التي توجه إلى صغير بقصد جره إلى أي عمل منافٍ للآداب العامة، وتضاعف العقوبة إذا وقع الفعل بقصد الكسب أو وقع ممن له على الصغير ولاية شرعية ، أوالمتولي تربية الصغير أوالإشراف عليه ، تحريم استخدام الأطفال في أعمال الدعاية المثيرة سواء كانت مما يثير الغرائز أو يرعب في تعاطي مواد أو سلع غير مباحة أو كان من شانها امتهان الطفل واحتقاره.

منع بث أي مواد إعلامية من شأنها التأثير على الصغار وإفساد اخلاقهم أو ترغيبهم في أعمال منافية للآداب العامة ، أو دفعهم للتمرد على أخلاق المجتمع أو الخروج عن حسن الآداب داخل الأسرة.

ب- فيما يخص استغلال الصغير في التسول إذا أستغل المتسول عاهة ظاهرة في الصغير سواء كانت بدنية أونفسية ليستثير عطف الناس وشفقتهم وتكون العقوبة أشد إذا كان ذلك الاستغلال من شأنه الإضرار النفسي أوالبدني للصغير ، إذا أحدث المتسول عاهة نفسية أو جسدية في الطفل لستغله في أعمال التسول ،اذا عرض الصغير للتسول به في هيئة تضر بصحته النفسية أو الجسدية ، اذا سلمه للغير ليتسول به أو ليعرضه أمام الناس ليستثير به عاطفتهم ويجني منهم أموالا أو منافع ، أو أذن له بشيء من ذلك مع علمه أو توقعه أن الطفل سيستغل في أعمال التسول.

إذا أكره الصغير على التسول أو حرضه عليه أو عول في معيشته على ما يكسبه الصغير من أعمال التسول أو قصر في حمايته أو في منعه من مزاولة اعمال التسول ، إلزام الجهات المعنية اتخاذ إجراءات وقائية في جميع هذه الحالات لما من شأنها ابعاد الصغير عن وسائل التأثير التي قد تقوده إلى احتراف التسول ولو أدى الأمر إلى فصله عن الأشخاص الذين يستغلونه في التسول فصلاً تاماً ، واتخاذ إجراءات علاجية مناسبة من شانها محو الأثر النفسي الذي قد يحدث لدى الصغير من تكرار عرضه للتسول به في الأماكن العامة.

٩- اخراج مشروع تعديل قانون رعاية الأحداث يتضمن مشروع القانون جميع مواده سواء التي وردت في القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢م أو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٧م بحيث يكون مشروع التعديل المقدم بديل لقانون الأحداث يضم القانون النافذ وتعديلاته، ويتم اخراجه بصورة متكاملة في مشروع قانون واحد ليسهل الرجوع إليه بدلا من الرجوع إلى أكثر من قانون.

١٠- التأكيد على أهمية تقديم مشروع تعديل لقانون حقوق الطفل يتضمن أحكاما بتحريم ما يسمى بتهريب الأطفال واتخاذ عقوبات رادعة تجاه المهربين.

١١-التأكيد على النجاحات التي تحققت في مجال ضمان حقوق الطفل ورعاية الأحداث والدعوة إلى تطوير تلك النجاحات.

١٢- تثمن الورشة الدور الذي تضطلع به لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجال رعاية الأطفال والدفاع عن حقوقهم .

١٣- تقدر ورشة العمل المساعدة والدعم المقدم من المنظمة السويدية لرعاية الأطفال ومنظمة اليونيسف لبلادنا في هذا المجال وتدعوهما إلى تقديم المزيد من ذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون بين بلادنا وهاتين المنظمتين الدوليتين.

١٤- تثمن ورشة العمل الدور الرائد لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الاهتمام المتزايد بقضايا الأطفال وتوجيهاته المستمرة بتذليل كافة الصعوبات أمام الهيئات العاملة في هذا المجال.

١٥- تتقدم ورشة العمل بالشكر الجزيل للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وأعضاء هيئة رئاسة المجلس وأمانته العامة لرعاية هذه الورشة وتقديم الدعم اللازم لنجاح أعمالها.

مأدبة عشاء على شرف الوفد الإعلامي الألماني

■ الثورة

قام الوفد الإعلامي الألماني الذي يزور بلادنا حالياً برئاسة السيد منفريد براتسه، رئيس اتحاد نقابات الصحافيين الألمان، والمكون من خمسة عشر صحفياً وإذاعياً، بزيارة لمدينة صنعاء القديمة ومسرح الهواء الطلق، بوادي السايلة، وأعرب أعضاء الوفد عن دهشتهم الكبيرة بمعالم السحر والجمال والتفرد الحضاري والتاريخي الذي تمتاز به مدينة صنعاء القديمة، مشيرين إلى أهمية انفرادها وتمتعها بطراز معماري وهندسي جميل ونادر..

وعلى شرف الوفد أقامت وزارة الثقافة والسياحة مأدبة عشاء في ساحة الهواء الطلق، تخللتها كلمة للأخ خالد الرويشان وزير الثقافة والسياحة أكد فيها على ما تمثله هذه الزيارة من أهمية تنبع من عمق العلاقات اليمنية الألمانية القائمة على التعاون الثقافي والاقتصادي والتبادل التجاري منذ عشرات العقود.

وقال الرويشان: إن التاريخ اليمني يحدثنا عن مجتمع الشورى الذي هو جزء كبير من مجتمع الديمقراطية، وأن اليمن تعيش الآن تعددية سياسية وحرية صحافة واضحة جداً في ظل الأجواء والمناخات الديمقراطية ومناهجها التي عملت القيادة السياسية على ترسيخها، إضافة إلى إيمان الشعب اليمني بهذه التجربة الديمقراطية ورغبته في تطويرها .

كما تحدث الأخ محبوب علي نقيب الصحفيين اليمنيين في كلمة عبر فيها عن سعادته والأسرة الصحفية اليمنية باستقبال الوفد الإعلامي الألماني. مشيراً إلى النجاح الهائل الذي حققته بلادنا في صنعاء عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٤م، بقيادة وزارة الثقافة والسياحة التي قال أنها تعمل بكل دأب لتجعل من صنعاء ٢٠٠٥م عاصمة للسياحة العربية.

وأشار السيد منفريد براتسه رئيس اتحاد نقابات الصحفيين الألمان في كلمته إلى أهمية الانطباعات التي خرج بها الوفد الألماني من خلال زيارته للعديد من المناطق اليمنية الساحرة والجميلة .

بحث التعاون في مجال نظم المعلومات بين اليمن وعمان

■ صنعاء /سبأ /

بحث الأخ خالد عبدالرحمن الأكوع الوكيل المساعد لوزارة الخارجية أمس مع السفير عبدالله بن حمد البادي سفير سلطنة عمان الشقيقة أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها وفي اللقاء اطلع السفير العماني الأخ الوكيل على تجربة نظام المعلومات والاتصالات بوزارة الخارجية العمانية بغية الاستفادة منها في إنشاء وتطوير نظام معلومات متكامل لوزارة الخارجية في بلادنا للربط مع بعثاتها في الخارج ضمن خطة العام الجاري ٢٠٠٥م .

في اجتماع اللجنة الوطنية للسلامة الإحيائية:

إقرار عدد من الإجراءات لتطبيق التزامات بلادنا تجاه بروتوكول «قرطاجنة»

■ صنعاء /سبأ /

عقدت اللجنة الوطنية للسلامة الاحيائية أمس الاثنين اجتماعها السابع برئاسة الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة رئيس اللجنة.. وفي الاجتماع استمعت اللجنة من المهندس/ عبدالحكيم عليا المنسق الوطني لبرنامج السلامة الاحيائية إلى عرض عن أنشطة البرنامج خلال الأشهر الماضية من اكتوبر من العام المنصرم وحتى شهر فبراير الماضي والتي شملت عقد ورش عمل وحلقات نقاشية ضمت خبراء ومختصين قانونيين وهدفت إلى اجراء مناقشات واسعة حول مشروع مسودة لائحة السلامة الاحيائية والإطار الوطني.. وهدفت ورش العمل وحلقات النقاش أيضا إلى إلقاء الضوء حول الآليات المفترضة لاجراء عمليات التقييم وادارة انتقال وتداول المواد المحورة وراثيا بالاضافة الى التوعية بمجمل الخطوات التي يقوم بتنفيذها البرنامج الوطني للسلامة الاحيائية في إطار التزامات اليمن تجاه بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية .. وقد شدد الأخ وزير المياه والبيئة رئيس اللجنة على أهمية اعداد برنامج زمني للإيفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة والتي تشمل اعداد المسودات النهائية للائحة السلامة الاحيائية والإطار الوطني ونشر التقارير النهائية المتعلقة بالوضع الراهن للسلامة الاحيائية في البلاد وصولا إلى المرحلة التنفيذية والتي تشكل تطبيقا لالتزامات اليمن تجاه بروتوكول قرطاجنة، وقد خرج الاجتماع بقرارات تتعلق بالمضي في اعداد لائحة السلامة الاحيائية ورفعها إلى مجلس الوزراء لاقرارها .. كما أقر الاجتماع عقد ورش عمل على مستوى الخبراء وأخرى موسعة لاجراء مزيد من المناقشات حول الإطار الوطني وللتعريف بالبرنامج الوطني للسلامة الاحيائية من خلال الالتقاء بممثلي منظمات المجتمع المدني والفعاليات العامة وصناع القرار .

بالتعاون مع صندوق الـ«بي بي سي» :

عرض لمخرجات ورشة العمل الوطنية "حكايتي"

الثورة/إبراهيم الوادعي

■ نظمت مؤسسة دعم التوجه المدني أمس بصنعاء عرضاً لمخرجات ورشة العمل الوطنية «حكايتي» والتي عقدت خلال الفترة ٤ - ٨ ديسمبر ٢٠٠٤م بهدف استشراف الخطوات المستقبلية لدور الإعلام في حياة الفتيات اليمنيات.

وفي افتتاحية العرض الذي نظم بالتعاون مع صندوق الـ«بي بي سي» ألقى السيد ستيفن كينق رئيس الصندوق كلمة عبر فيها عن سعادته بزيارته لليمن والشراكة القائمة بين الصندوق ومؤسسات المجتمع المدني في بلادنا.

مشيراً إلى أن بلادنا هي البلد العربي السادس الذي يدخل في شراكة مع الصندوق بعد كل من سوريا ومصر والجزائر والمغرب ولبنان.

مؤكداً على أن الصندوق يتسم بطابع إنساني لمساعدة الدول في تخطي مشكلاتها فيما يخص جانبي الصحة والتعليم أهداف الصندوق وبالتعاون مع وسائل الإعلام.

من جانبه استعرض الأستاذ حمدي فرج الله المدير التنفيذي لبرنامج العالم العربي في الـ«بي بي سي» مراحل تنفيذ مشروع برنامج «حكايتي» في اليمن والنجاح الذي حققه منذ بداياته العام الماضي ، وكذا الأهداف المستقبلية للبرنامج.

فيما استعرضت الأخت سلمى نجم منسقة المشروع بـ«بي بي سي» أولاين "١٠" حكايات تم تسجيلها لفتيات تحدثت في مجملها عن قضايا تواجهها الفتاة اليمنية وتأثير المجتمع سلباً أو إيجاباً على تعاملها تجاه تلك القضايا.

وفي ختام العرض أثريت الحكايات المسجلة عبر فتح النقاش المباشر بين عدد من الفتيات المشاركات في البرنامج والحاضرين بالعديد من المقترحات والتوصيات الهادفة إلى الارتقاء بأداء وفاعلية البرنامج خلال مراحل تنفيذه القادمة في اليمن ، وإمكانية إتاحة الفرصة لصغار السن في وسائل الإعلام.

■ تصوير/محمد حويس

في لقاء موسع:

مناقشة آليات تفعيل أداء الأجهزة القضائية في أبين

أبين /سبأ/

عقد أمس بمحافظة أبين اجتماع لأجهزة القضاء والأمن والنيابه ومدراء عموم مديريات المحافظة برئاسة المهندس فريد أحمد مجور محافظ المحافظة وبحضور الأخوين القاضي جسار العدوفي رئيس محكمة استئناف المحافظة والعميد حمود الشيخ مدير أمن المحافظة .

وناقش الاجتماع المواضيع المتعلقه بلائحة تنظيم اجراءات التكليف بالحضور والضبط وتطبيق الغرامات القانونية على المتخلفين على الحضور وكذا تنظيم آلية توريد الغرامات وصرف الحوافز للأفراد المكلفين باحضار وضبط المتخاصمين.

كما تم استعراض التعميم الصادر من النائب العام بشأن استئناف اجراءات رفع الدعوى القضائية على رجال الضبط القضائي وافراد الشرطة والأمن،وأكد الأخ المحافظ على أهمية التنسيق المشترك بين أجهزة الأمن والقضاء والنيابة لما من شأنه الارتقاء بنشاطها وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي وتفعيل آليات العمل والاسراع في البت في مختلف القضايا، وشدد على أهمية تنفيذ الأنظمة والقوانين لحماية الممتلكات.

حضر الاجتماع الأخوان محمد صالح هدران وكيل المحافظة وعبدالله لقمان الوكيل المساعد .

افتتاح أعمال المؤتمر الطبي اليمني - الايطالي الخامس في تعز

■ تعز/سبأ/

بدأت أمس بتعز فعاليات المؤتمر الطبي اليمني الايطالي الخامس والمؤتمر اليمني الثاني لجراحة العظام والخاص بالحوادث وطرق التعامل معها وعلاجها والذي تنظمه جمعية الصداقة اليمنية- الايطالية وجمعية جراحي العظام اليمنية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان والسفارة الايطالية بصنعاء ومحافظة تعز.

ويشارك في المؤتمر الذي يستمر أربعة أيام حوالي ٣٠٠ مشارك ومشاركة من الأطباء الأخصائيين وعدد من أعضاء جمعية الصداقة والمهتمين وسيتزامن مع انعقاد المؤتمر إجراء عدد من العمليات الجراحية في القولون للحالات المستعصية والجراحة العامة.

وفي الجلسة الافتتاحية أكد الدكتور محمد يحيى النعمي وزير الصحة العامة والسكان على متانة العلاقة اليمنية الايطالية التي توثقت عبر السنين الطويلة لتكتسب إلى جانب قيمتها التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية قيمة انسانية نبيلة تتجلى في وفود الطب ومرجعياته التي تجسد تلاحما معرفيا نحو صياغة الزمن الحاضر بلغة التفاهم والتعاون والتكامل والانسجام خاصة بعد الزيارة الناجحة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لايطاليا الصديقة مؤخرا، وأشار وزير الصحة إلى ان الجانب التخصصي في هذا المؤتمر سيسهم في وضع المعالجات الممكنه لمشكلة الحوادث وتداعياتها وهي المشكلة التي تتجاوز الحالة الفردية للمصاب إلى الحالة المجتمعية .

منوها إلى دور التوعية والثقافة الصحية في الحد من الحوادث والتخفيف من أضرارها وآثارها على المجتمع معبرا عن الشكر والتقدير للأصدقاء الايطاليين ولقيادة محافظة تعز ولجمعية الصداقة اليمنية الايطالية واللجنة التحضيرية ولكل من ساهم في الاعداد للمؤتمر .

من جانبه أشار الأخ أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز الى أهمية انعقاد المؤتمر الطبي اليمني الايطالي الخامس بتعز والذي سيكون مردوده طيبا على حياة الانسان وصحته معتبرا روعة قدم التعاون اليمني الايطالي في تجدده وديمومته واستمراره .مشيرا إلى ان العلاقات بين البلدين كانت دوما علاقات حميمة ونقية وان مؤتمرنا اليوم ما هو إلا محطة من محطات التعاون المتميز.

كما القيت عدد من الكلمات من قبل الدكتور عباس زيارة أمين عام المؤتمر والدكتور عبدالوهاب عباس الغرباني عن اللجنة التحضيرية وكلمة رئيس جمعية الصداقة اليمنية الايطاليه البروفسور البرتو الجنشو وكلمة السفارة الايطالية بصنعاء القاها نائب السفير لوكا نبتوني اكدت أهمية تعزيز عرى الصداقة والشراكة بين الشعبين الصديقين اليمني والايطالي والتي تعود إلى العام ١٩٢٦م.

بعد ذلك ناقشت جلسة العمل الأولى برئاسة الدكتور محمد شرف والبروفسور البرتو الجنشو عددا من أوراق العمل حيث قدم الدكتور ماوريتسيو كاردي ورقة بعنوان علاج اصابة الدماغ الحادة .. والورقة الثانية قدمها الدكتور عبدالكريم الصبري بعنوان «العلاج الجراحي لكسور عنق الفخذ ،جراء الحوادث والورقة الثالثة للدكتور احمد الحضراني حول المخاطر والنتائج المترتبة عن الاصابة والورقة الرابعة للدكتور خالد سويلم حول اصابة الأعضاء نتيجة للانفجارات. فيما ناقشت جلسة العمل الثانية برئاسة الدكتور اورستي مورتشيني والدكتور عبدا لله نديم ورقة عمل مقدمة من الدكتور مارشيلو ماريا ماريني حول العناية الطبية للحوادث المتعددة وسرعة التجبير للكسور والورقة الثانية للدكتور مطهر العريقي حول علاج كسور عنق الفخذ عند الشباب.